Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اختلاط المطلقة والضّرورية

قال المصنّف : «اختلاط المطلقة والضّرورية في الشّكل الأوّل : إن[1] كانت مطلقة اتفقوا على أن النّتيجة ضروريّة[2] ؛ إذ المعنيّ بالكبرى أنّ كلّ ما هو موصوف بالأوسط – كيفما[3] كان – فالأكبر ضروريّ له . لكنّ الصّغرى تدلّ[4] على أنّ الأصغر موصوف بالأوسط – كيفما كان – فيكون موصوفًا بالأكبر بالضّرورة»[5] .

قال المفسّر : إذا كانت الصّغرى مطلقة الإطلاق العامّ ، والكبرى ضروريّة مطلقة – لا ضروريّة مشروطة – فالنّتيجة ضروريّة ، لأنّ الصّغرى دلّت على أنّ الأصغر في الجملة موصوف بالأوسط بالفعل ؛ وإن لم نتبيّن كيفيّة ذلك الاتّصاف من وقته ، والكبرى دلّت على أنّ كلّ ما هو موصوف بالأوسط – على أيّ حال – وصف به ؛ فإنّ الأكبر يكون ضروريًّا له . ويلزم من هذا أن يكون الأصغر موصوفًا بالأكبر على جهة الضّرورة .

وهذا البرهان عامّ في جميع الضّرورات التّي يكون فيها داخلاً بالفعل تحت الأوسط . وهي جميع القضايا ما عدا الممكنتين – الخاصّة والعامّة – إذا كانت الكبرى المضمومة إلى الصّغريات الأحد عشرة قضيّة لا يعتبر فيها دوام المحمول بدوام وصف الموضوع . وكذلك[6] القضايا – ما عدا العرفيّتين

---

1 في (أ) و(ل) : لو .

2 كذا في الأصل ؛ وفي (أ) و(ل) ، هناك جملة إضافيّة أخرى كالتّالي : «فالحقّ أنّ النّتيجة ضروريّة» .

3 الأصل : كيف ما ؛ وفي (ل) : كيف كان ؛ والتّصحيح من (أ) .

4 في الأصل : ذلك ؛ والتّصحيح من (أ) و(ل) .

5 انظر : (أ) : 4و ، (ل) : 9و .

6 الأصل : وذلك .